جمال مبارك يعلن عدم رغبته في ان يترشح للرئاسة: ليس عندي او عند الرئيس مفهوم اسمه التوريث

القاهرة ـ من محمد عبد اللاه:

قال جمال مبارك أمين السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر ونجل الرئيس حسني مبارك انه لا يريد أن يكون رئيسا للبلاد وانه ووالده لا يؤمنان بتوريث الحكم.

وقال في جزء ثالث من مقابلة مع صحيفة «روز اليوسف» نشر امس الثلاثاء «لكي تترشح (للرئاسة) لا بد أن تحصل على تأييد حزبك أو أعضاء في المجالس المنتخبة ولكن يسبق هذا أن تكون لديك الرغبة والنية في الترشيح. ولقد قلت مرارا وتكرارا على مدار الاعوام السابقة وتحديدا العام الماضي انني ليست لدي النية أو الرغبة أن أكون مرشحا».

وأضاف «أكرر وأؤكد مرة أخرى اليوم أنني ليست لدي هذه النية أو الرغبة».

جمال مبارك

وحقق جمال مبارك الذي يبلغ من العمر 42 عاما صعودا سريعا في السياسة المصرية في السنوات الماضية مما أثار تكهنات بأن والده يعده لخلافته.

وعارضت أحزاب وجماعات سياسية مصرية احتمال توريث الحكم. ونظمت الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي رفعت شعار «لا للتمديد (لمبارك لفترة رئاسة خامسة) لا للتوريث (للحكم لنجله جمال)» سلسلة مظاهرات في العام الماضي لمناهضة احتمال أن يصل جمال مبارك الى الحكم. لكن مبارك الاب انتخب رئيسا لفترة خامسة في أيلول (سبتمبر) الماضي.

وقال نجل الرئيس المصري ان المعارضين الذين أثاروا مسألة التوريث «يستخدمونها مدخلا للهجوم على الرئيس من خلالي بمحاولة ترسيخ فكرة ومفهوم عندهم ـ وأكرر عندهم وليس عندي أو عند الرئيس ـ اسمه التوريث».

ونفى أن يكون تعديل مادة في الدستور في العام الماضي استهدف فتح الطريق أمامه للترشيح لمنصب رئيس الدولة.

وفي شباط (فبراير) الماضي فاجأ مبارك المصريين باقتراح تعديل المادة 76 من الدستور التي كانت تنص على أن يسمي ثلث أعضاء مجلس الشعب على الاقل مرشحا لمنصب رئيس الدولة ويقر ترشيحه ثلثا أعضاء المجلس على الاقل ثم يطرح المرشح على الناخبين في استفتاء.

وأقر مجلس الشعب في أيار (مايو) تعديلا سمح بانتخابات رئاسة تنافسية يخوضها أعضاء قياديون في الاحزاب ومستقلون لكن التعديل وضع قيدا على ترشيح المستقلين هو الحصول على تزكية 250 من أعضاء المجالس المنتخبة التي يهيمن عليها الحزب الوطني الديمقراطي مما حرم جماعة الاخوان المسلمين التي كان يحتمل أن تقدم منافسا قويا لمبارك من خوض الانتخابات. كما وضع التعديل قيدا على ترشيح الاعضاء القياديين في الاحزاب لاي انتخابات بعد الانتخابات الماضية هو أن يكون للحزب الراغب في ترشيح قيادي منه نسبة خمسة في المئة من مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى. وليس لاي حزب سوى للحزب الوطني الديمقراطي هذه النسبة في أي من المجلسين حاليا.

وتقول أحزاب المعارضة انها عاجزة تماما عن الحصول على نسبة خمسة في المئة من مقاعد المنتخبين في مجلس الشورى لاتساع الدوائر الانتخابية الخاصة به واحتياج الترشيح لعضوية المجلس لامكانيات تفوق طاقتها.

وقال جمال مبارك «لا أعتقد أن أحدا يرضى أن تأتي انتخابات 2011 ويكون حزب سياسي واحد هو الذي له حق الترشيح.. فليس هذا هو الغرض من التعديل أو المغزى منه. بل بالعكس التعديل أعطى استثناء للاحزاب في عام 2005 على أساس أن الانتخابات القادمة سوف تأتي ببرلمان جديد ومجالس محلية جديدة تستطيع أن تفتح المجال لقطاعات أوسع أن تترشح».

وستجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة في عام 2010. وحصلت الاحزاب السياسية التي يعاني معظمها من انقسامات على عدد محدود للغاية من المقاعد في المجلس في الانتخابات التي أجريت في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر).

وشغلت جماعة الاخوان المسلمين 88 مقعدا في المجلس لكن مرشحيها خاضوا الانتخابات كمستقلين لان الحكومة ترفض السماح للجماعة المحظورة منذ عام 1954 بتشكيل حزب.

وقالت الولايات المتحدة ان انتخابات الرئاسة وانتخابات البرلمان الماضيتين مثلتا تطورا في الحياة السياسية لكن مصر ما زالت تحتاج الى المزيد من الاصلاح. وتضغط الولايات المتحدة على حلفائها في المنطقة ومن بينهم مصر لادخال اصلاحات ديمقراطية تراها ضرورية لوقف انتشار الفكر المتشدد في المنطقة. وجمال مبارك من أقوى الشخصيات في الحزب الحاكم ويرى سياسيون معارضون أنه أعد فعلا لشغل منصب رئيس الدولة خاصة أن والده الذي يبلغ من العمر 77 عاما لم يعين نائبا له الى اليوم. ومن بين أعضاء مجلس الوزراء عدد من المقربين من جمال مبارك أدخلوا اصلاحات اقتصادية منذ منتصف عام 2004. (رويترز)

رئيس الجمهورية الليبيرية ايلين جونسون سيرليف اثناء مشاركتها في القمة الافريقية بالخرطوم امس (رويترز)

حل وسط لأزمة رئاسة الاتحاد الافريقي بتولية الكونغو للدورة الحالية والسودان العام القادم

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال حسن بخيت:

بعد نقاش استمر لمدة يومين حول رئاسة الاتحاد الافريقي وفي اعقاب الازمة التي نشأت عقب اعتراض بعض الدول على تولي السودان رئاسة الاتحاد والتي لم يستطع الرؤساء في اجتماعهم المغلق امس حسمها بعد خمس ساعات من التداول ومن ثم احالة الامر للجنة من سبع دول للبت فيه، اعلن الناطق باسم الرئاسة في الكونغو فيرمين ايبيا انه تم اختيار رئيس بلاده دوني ساسو نغويسو بالتوافق رئيسا للاتحاد الافريقي خلال العام الجاري. واكد المتحدث باسم وزارة الخارجية السودانية جمال ابراهيم للصحافيين ان السودان لن يتولى رئاسة المنظمة الافريقية الا في العام 2007 معتبرا ان «الاهم هو نجاح القمة».

واوضح ايبيا ان الرئيس السابق للاتحاد الافريقي النيجيري اولوسيغون اوباسانجو سيظل مسؤولا عن ملف اقليم دارفور الذي يشهد نزاعا منذ ثلاث سنوات. واوضح وزير الخارجية الغابوني ان التعهد للسودان بان تؤول اليه رئاسة الاتحاد الافريقي العام المقبل ليس مقرونا باي شروط. وقال «عندما يعد الافارقة فانهم ينفذون وعودهم» فيما اشار دبلوماسيون اخرون الى ان السودان تعهد بالتوصل الى تسوية سلمية في دارفور وبتسوية الخلاف مع تشاد.

وصرحت المتحدثة باسم الاتحاد الافريقي حبيبه مجري الشيخ بان السودان سيكون خلال العام 2006 نائبا لرئيس الاتحاد الافريقي. وكانت لجنة مشكلة من سبع دول (الغابون وبوركينا فاسو وجيبوتي واثيوبيا والجزائر وبتسوانا والنيجر) كلفت امس الاول بايجاد تسوية لأزمة رئاسة الاتحاد. وتم التوصل بعد مشاورات شاقة الى صيغة الحل الوسط هذه.

من جانبه اعلن الاستاذ الزهاوي ابراهيم مالك وزير الاعلام والاتصالات الناطق الرسمي باسم الحكومة قبول الحكومة ورضاها التام بقرار رئاسة السودان للاتحاد الافريقي العام المقبل واكد الزهاوي في تصريحات صحافية بالمركز الصحافي بقاعة الصداقة حرص السودان على وحدة الصف الافريقي والتزامه بدعم كل جهود التعاون المثمر مع اشقائه في القارة بما يسهم ويعزز الاستقرار والسلام، وفيما يتعلق بتسمية رئاسة الاتحاد الافريقي للدورة الحالية قال الزهاوي ان مشاورات الزعماء الافارقة لا تزال جارية في جلسة مغلقة بهذا الشان.

في الاثناء وقع السيد ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والسيد مدير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) صباح امس الثلاثاء بقاعة الصداقة بالخرطوم على اتفاقية تعاون تنص على تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين المنظمتين وتدعيم الشراكة بينهما ويشمل الاتفاق مجالات التربية والموارد البشرية والإعلام والاتصال إلى جانب الثقافة والعلوم وحوار الثقافات وعدد من الملفات الأخرى المتعلقة بميادين الشباب والتعاون الجهوي والإقليمي.

من ناحية اخرى قال مسؤول في الاتحاد الافريقي ان جيش تحرير السودان بدارفور قد شن هجوما على بلدة جولو في منطقة جبل مرة تزامن مع اجراء تعليق محادثات السلام.

وقالت مصادر ان المنطقة التي وقع عليها الهجوم انتقلت مرارا بين الحكومة والمتمردين أثناء الصراع المستمر منذ ثلاث سنوات.

وقال مسؤول بارز من الاتحاد الافريقي دون أن يذكر مزيدا من التفاصيل «جيش تحرير السودان شن هجوما على جولو أمس. والحكومة ردت».

وعلى ذات الصعيد ذكر عامل اغاثة في دارفور على اتصال مباشر مع المنطقة المحيطة بجولو ان جيش تحرير السودان شن هجوما على البلدة وأضاف أن عددا من الاشخاص اصيب بجروح لكن لم ترد أنباء عن سقوط قتلى.

واعلنت حركة جيش تحرير السودان وجماعة متمردة أخرى في دارفور في وقت متأخر من مساء الاثنين أنهما علقتا محادثات السلام في دارفور احتجاجا على ترشيح السودان لرئاسة الاتحاد الافريقي الامر الذي يتعارض مع دور الاتحاد كراع للمحادثات الجارية في أبوجا عاصمة نيجيريا.

مصر: المطالبة بالتحقيق في وفاة 19 من الجماعات الإسلامية

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من أحمد القاعود:

تقدم عدد من منظمات حقوق الإنسان أمس ببلاغ للنائب العام تطالبه بالكشف عن ظروف وفاة 19 عضوا من الجماعات الإسلامية بالسجون المصرية، وكانت جريدة «المصري اليوم» قد نشرت تقريرا أمس الأول كشفت فيه عن وفاة 19 شابا من معتقلي الجماعات الإسلامية في عدد من السجون في ظروف غامضة ولم يتم عرضها على الطب الشرعي.

وطالبت البلاغات التي تقدمت بها جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز سواسية لحقوق الإنسان بمحاكمة المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم وإلغاء حالة الطوارئ.

وكانت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء قد أصدرت الأسبوع الماضي دليلا جديدا عن الإصلاحات السجنية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والذي احتوى ثلاثة أدلة مجمعة تناول الأول نظام السجون في مصر وحقوق المسجونين على ضوء قوانين ولوائح السجون في مصر والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بينما تناول الدليل الثاني موضوع حماية السجناء والمحتجزين والمحبوسين احتياطيا والمعتقلين من التعذيب أما الدليل الثالث فكان إرشادا للمدربين الحقوقيين وتضمن عددا من الوثائق ذات الصلة بالموضوع.

وتقدم التقرير بعدة توصيات أهمها تعديل قانون العقوبات وانشاء هيئة مستقلة للتفتيش على السجون وأماكن الاحتجاز.

وفي موضوع آخر طالب مركز الأرض لحقوق الإنسان بحماية صغار الصيادين في البحيرات من الصيادين الأثرياء الذين تركت لهم الشرطة السيطرة على المياه وسمحت لهم بصيد الزريعة الصغيرة، والتي تعتبر إهدارا للثروة السمكية وهو ما اعتبره المركز قضية خطيرة حيث ان انتاج مصر ضعيف من هذه الزريعة وطالب المركز بتفعيل دور الرقابة من قبل السلطات.

أما مركز أولاد الأرض لحقوق الإنسان فتقدم ببلاغ للنائب العام لوقف بيع شركة شين الكوم للغزل والنسيج لمستثمر هندي بمبلغ 98 مليون جنيه وذكر المركز في تقرير له أن هذا الثمن لا يوازي 15 % من قيمة الشركة الحقيقية ويجب محاكمة

القاهرة تنفي سحب الولايات المتحدة الدعوة لوفد تجاري

■ القاهرة ـ رويترز: نفت مصر امس أن تكون الولايات المتحدة سحبت دعوة لوفد مصري كان يخطط لزيارة واشنطن هذا الشهر للاعداد لمفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الحرة. وقال متحدث باسم وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد «لا يوجد وفد بعينه الغيت دعوته». وأصدر رشيد نفيا مماثلا في بيان وزع على وسائل الاعلام المصرية الاثنين.

وقالت صحيفة «واشنطن بوست» في مقال افتتاحي الاسبوع الماضي ان الولايات المتحدة ألغت دعوة لوفد مصري بسبب ما قالته من نقض الرئيس المصري حسني مبارك وعوده بقيادة تحول الى الديمقراطية. وقال مسؤولون مصريون في وقت سابق انه ليس لديهم أي علم بوفد من هذا القبيل. وقال رشيد في بيان مكتوب امس الثلاثاء ان المحادثات الرسمية بشأن اتفاق للتجارة الحرة لم تبدأ بسبب ما وصفه بقضايا محددة تجارية وسياسية عالقة. ويقول دبلوماسيون ان واحدة من القضايا السياسية الرئيسية هي حبس الزعيم الليبرالي المعارض أيمن نور الذي حكم عليه بالسجن خمس سنوات الشهر الماضي لتهم بالتزوير يقول هو ومحاموه انها ملفقة لابعاده عن السياسة.

ويجهز دفاع نور استئنافا للحكم لكن الامر قد يستغرق شهورا قبل صدور أي حكم قضائي جديد. ووفقا للاجراءات المتبعة في الولايات المتحدة يجب أن تقوم ادارة الرئيس بوش بالتحرك التالي بشأن اتفاق التجارة باعلام الكونغرس أن المحادثات ستبدأ. لكن مسؤولا بارزا بالكونغرس قال لرجال أعمال في القاهرة الاسبوع الماضي ان مصر ستضيع فرصة ابرام اتفاق لعدة سنوات اذا لم يتغير شيء في الاسابيع القليلة المقبلة.

وقال رشيد ان الحكومة متفائلة بأن القضايا التجارية والسياسية العالقة ستتم تسويتها وان المناقشات بشأن الاتفاق ستستأنف لكنه أضاف أنه اذا اختارت مصر والولايات المتحدة في النهاية عدم ابرام اتفاق للتجارة الحرة فلن يكون لهذا أي وقع سلبي على الصداقة القديمة بين البلدين. وأبرمت البحرين والاردن والمغرب وسلطنة عمان بالفعل اتفاقيات مماثلة مع الولايات المتحدة.

واشنطن: يجب احلال السلام في دارفور حتى يتولى السودان رئاسة الاتحاد الافريقي

■ الخرطوم ـ اف ب: صرحت مساعدة وزيرة الخارجية الامريكية جينداي فريزر امس الثلاثاء ان السودان لا ينبغي ان يتولى رئاسة الاتحاد الافريقي عام 2007 الا اذا كان قد وضع حدا للحرب في اقليم دارفور (غرب). وقرر الزعماء الافارقة في النهاية امس الثلاثاء في اليوم الاخير لقمة الخرطوم اسناد رئاسة الاتحاد هذا العام الى الكونغو على ان يتولى السودان رئاسة الاتحاد عام 2007 وذلك بعدما اثار ترشيحه للرئاسة هذا العام انقساما بين دول الاتحاد الافريقي.

وقالت جينداي فريزر «نأمل ان نرى تحسنا للوضع في دارفور وان يتم التوصل الى اتفاق سلام، وقرار امس (بشان رئاسة الاتحاد) يمكن ان يتيح الفرصة لتحقيق ذلك».

واضافت مستشارة الرئيس بوش الرئيسية للشؤون الافريقية «اذا بقي الامر على ما هو عليه الان في عام 2007 فانني اشك كثيرا في ان يتمكن السودان من تولي رئاسة الاتحاد الافريقي».

ولم يحظ ترشيح الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالاجماع بسبب الانتقادات الموجهة اليه لمسؤوليته عن النزاع في دارفور حيث ينشر الاتحاد قوة سلام من سبعة الاف رجل والذي تسبب في مقتل ما بين 180 الفا و300 الف شخص منذ عام 2003.

ورحبت فريزر باختيار الرئيس الكونغولي دينيس ساسو نغيسو امس الثلاثاء بالتوافق لتولي رئاسة الاتحاد الافريقي لعام 2006، معتبرة انه «امر جيد جدا بالنسبة للاتحاد الافريقي».

واوضحت خلال لقاء مع الرئيس الجديد للاتحاد انها اكدت له «الدعم الامريكي للاتحاد الافريقي».

فرنسا تشيد باختيار الكونغو لرئاسة الاتحاد الافريقي

■ باريس ـ يو بي آي: أشادت فرنسا امس باختيار رئيس الكونغو دونيس ساسو نغيسو لرئاسة الاتحاد الأفريقي بعد انسحاب السودان من المعركة الانتخابية.

وأشاد الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيي باختيار نغيسو «هذا البلد الذي يمارس ديبلوماسية فاعلة لصلحة استقرار القارة الافريقية وتعزيز الاندماج الاقليمي والاتحاد الافريقي ملتزم بقوة تسوية عدد من الأزمات هناك ولا سيما في السودان وساحل العاج».

وأضاف «ان فرنسا والاتحاد الاوروبي سيواصلان نسج علاقات وثيقة وتحظى بالثقة سواء في ميدان حفظ السلام والتنمية الاقتصادية في القارة الافريقية».

وكان السودان هو البلد الوحيد الذي ترشح لرئاسة الاتحاد، ثم أعلن استعداده لسحب ترشيحه لتجنب حصول انقسام في الاتحاد، بعد إبداء بعض الدول الافريقية خشية ان يؤثر ذلك على مشكلة دارفور لأن الخرطوم طرف فيها.

وكان الحل الوسط الذي تم التوصل إليه هو بتولي السودان رئاسة الاتحاد خلال عام 2007.

وتركز القمة الافريقية على قضايا من بينها النزاعات المسلحة والامراض والتقدم الاقتصادي في القارة الإفريقية.

وعارضت بعض منظمات حقوق الانسان تولي السودان للرئاسة في وقت لم تحل الازمة في إقليم دارفور الذي تتهم السلطات السودانية بالضلوع في ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان مثل القتل والاغتصاب.

وقتل أكثر من 200 ألف شخص في إقليم دارفور في السنوات الثلاث الماضية كما تشرد حوالي مليونين آخرين من منازلهم.

وهناك خشية من أن يؤدي تولي السودان رئاسة المنظمة إلى إعاقة التوصل إلى اتفاق سلام في دارفور.

الجنرال مارك كيميت نائب مدير التخطيط العسكري في القيادة الامريكية المركزية:

لا توجد استراتيجية انسحاب امريكي وبحث ارسال قوات سلام عربية الى العراق سابق لأوانه

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

اكد الجنرال الامريكي مارك كيميت، نائب مدير التخطيط والسياسات في القيادة الامريكية المركزية المسؤولة عن مكافحة انتشار «الارهاب» وتنسيق العمليات العسكرية الامريكية في 27 دولة في اسيا وافريقيا والشرق الاوسط، (بما في ذلك افغانستان والعراق) في مؤتمر صحافي عقده في لندن مع عدد من الصحافيين العرب، انه، حسب علمه، لم تخطط الولايات المتحدة بعد لاستراتيجية انسحاب من العراق، بل ما زالت تتبع استراتيجية انتصار في حربها هناك.

ولدى سؤاله عما اذا كان مشروع ارسال قوات حفظ سلام عربية للمساهمة في نشر الامن في العراق يبحث حاليا في القيادة الامريكية، حسبما اشارت الانباء الصحافية التي غطت الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني الى القاهرة والرياض، قال: «اعتقد ان هذا المشروع طرح سابقا من الجانب السعودي، ولا اعرف ما هو وضعه الآن، وهناك تحفظات من جانب القيادة العراقية الحالية عليه، وعلى مشاركة الدول المجاورة للعراق في مثل هذه القوة».

ولكنه اضاف: «ان اي اجراء مفيد للعراق سيتم الترحيب به من جانب قوات التحالف».

وبالنسبة لعلاقة القيادة الامريكية بايران وسورية، قال كيميت: «لدى القيادة الامريكية تحفظات حول التغلغل الايراني المتمثل بتقديم معدات قتالية لبعض الجهات العراقية، حسبما اشارت بعض المصادر، ولكن من الطبيعي وجود نفوذ لايران في العراق، ونأمل بان يكون هذا النفوذ ايجابيا، كما نأمل بان تضبط الحكومة الايرانية اي نقل معدات عسكرية من ايران الى العراق، اذا حدث مثل هذا الامر».

وعن سورية قال: «ما زالت التسللات تحدث عبر الحدود السورية ـ العراقية، وهي تتمثل بتسلل اشخاص واموال، على الرغم من بذل جهود من الجانب السوري لمنع ذلك. وما زال التعاون الحدودي العسكري السوري ـ الامريكي قائما كما تضم السفارة الامريكية في سورية بعثة عسكرية صغيرة. غير ان الحوار المرتفع المستوى بين الجانبين متوقف في هذه المرحلة، ونأمل في حدوث تعاون اكبر من سورية. واضاف في رد على سؤال آخر: «نحن لا نخطط للقيام بعملية عسكرية في سورية».

وفي رده على سؤال عن امكان ضلوع منظمة «القاعدة» في اغتيال الشخصيات اللبنانية التي اغتيلت في العام الماضي وعلى رأسها رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري قال: «ان تصرفات القيادة السورية في الاشهر الماضية والاجتماع الذي عقد اخيرا في دمشق بين الرئيس بشار الاسد والرئيس الايراني احمدي نجاد لا تساهم في تحسين علاقتها بالعالم وازالة الشبهات في قضية الاغتيالات في لبنان، ولا في تحسين العلاقات السورية ـ الامريكية. وموضوع القرارات الدولية ضد سورية يجب ان يبحثه الرئيس بشار مع مجلس الامن والامم المتحدة».

وكان كيميت اكد في مستهل كلمته ان التحدي الاكبر للقوات المركزية الامريكية يتمثل في منظمة «القاعدة» التي تعمل تحت اسماء مختلفة في بلدان آسيا وافريقيا واوروبا وفي الشرق الاوسط، والتي تسعى الى تأسيس خلافة في المنطقة لتحل في مكان الانظمة العلمانية او الانظمة التقليدية المنفتحة نسبيا، وهذا سيؤدي برأيه الى قمع الحريات. واعتبر بان بلده في حرب مع «القاعدة» وقادتها اسامة بن لادن وايمن الظواهري وابو مصعب الزرقاوي، ورفض فكرة كون الزرقاوي شخصية وهمية خلقتها قوات التحالف لتشدد ضرباتها في العراق. ولكنه فرق ما بين المتمردين العراقيين الذين يمكن استمالتهم الى النظام الجديد عن طريق الغاء تهميشهم والارهابيين الذين ليس بالامكان سوى مواجهتهم عسكريا.

وفي الوقت عينه، رفض كيميت الاعتراف بان سياسة حل الجيش العراقي كانت خاطئة كليا حيث اعتبر بان الجيش البعثي العراقي السابق كانت اهدافه القمع وبالتالي فهو لا يصلح للعراق الجديد الذي يحتاج الى جيش من نوع آخر.

واشار في الوقت عينه الى ان قضية تدريب وتجهيز هذا الجيش ستتطلب سنوات لان المسألة ليست توفير المعدات والاعداد بل يجب ان يمتلك الجيش الجديد الخبرة في المعارك والمواجهات العسكرية الصعبة وهذا امر ليس بالسهل، وبالتالي سيظل بحاجة الى اشراف لسنوات طويلة. غير انه اعتبر بان مؤشرات ايجابية حدثت في العراق مؤخرا، واهمها الانتخابات الاشتراعية الاخيرة التي يؤمل في ان تخرج بنتيجتها حكومة اتحاد وطني تمثل كل العراقيين. بيد انه اوضح بانه يجب عدم توقع ان يتوقف العنف في العراق عندما يتم تأليف حكومة الوحدة الوطنية بل قد تتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الاولى.

وحول قدرة القوات الامريكية المركزية القيام بالمهمات العسكرية في اي بلد من بلدان المنطقة (ايران، سورية، او غيرهما) اكد كيميت انه واثق بقدرة القوات العسكرية الامريكية القيام باي مهمة. وكان يرد على سؤال حول موضوع الشأن النووي في ايران.

واختتم قائلا ان امريكا لن تحاور «الارهابيين» في العراق ولكنها مستعدة لاستمالة اي جهات عراقية اعتبرت نفسها مهمشة في السابق او شعرت بانها خارج اللعبة.

ورأى بان الحرب الايديولوجية مع الزرقاوي و«القاعدة» في العراق هي اشبه بالحرب الايديولوجية مع الشيوعية خلال الحرب الباردة في منتصف القرن الماضي، وقد تطلب برأيه الانتصار بهذه الحرب ضد الشيوعية اكثر من اربعين عاما، ولربما سيتطلب الانتصار على ايديولوجية «القاعدة» العقود والسنوات الطويلة، حتى ولو تم القبض على قادتها او قتلهم.

واكد بان امريكا لن تسمح بان تتحول المدن العراقية والعربية والاسيوية الى ما كانت عليه كابول وقندهار قبل اقصاء نظام «طالبان».

كما اشار الى ان امريكا ستشن حربا على استخدام منظمة «القاعدة» وامثالها لتقنية الانترنت لمنع هذه المنظمة من استغلال التقنيات الحديثة لنشر الارهاب.

ونوه بدور السعودية والكويت والاردن في عمليات مكافحة الارهاب وبانشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب في السعودية.

مصادر من الائتلاف ترى ضرورة وضع حد لسقف المطالب الكردية

رغبة سنية في منصب رئيس الجمهورية ومرونة شيعية تقلص فرص فوز الطالباني بولاية ثانية

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

بدا ان القيادات السياسية العراقية استثمرت انشغال الناس بمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين للتفرغ لمباحثات تشكيل الحكومة التي بدات تشهد تطورات سريعة حيث من المحتمل ان تتراجع فرص الرئيس جلال الطالباني بولاية ثانية بعد ان تعززت فرص السنة الذين يطمحون بمنصب رئيس الجمهورية بعد ان اصبحت نسبة الاكراد في المجلس النيابي المقبل اقل مما كانت عليه، وربما يؤيد السنة في مطلبهم بالرئاسة الشيعة الاكثر مقاعد في البرلمان المقبل اذا ما تمت صفقة بين الطرفين تتركز على وقف العنف في المناطق السنية وتقاسم الوزارات السيادية المهمة بين الطرفين السني والشيعي كخطوة لوقف رفع المطالب الكردية.

وبدا هذا التطور من خلال ما قاله الرئيس جلال الطالباني من انه «برغم ان التحالف الكردستاني يقبل بنتائج الانتخابات الا انه فقد اربعة مقاعد كان يستحقها في المجلس النيابي» مشيرا في الوقت ذاته الى ان التحالفات القادمة ستتركز حول الاتفاق على توحيد مواقف الكتل السياسية و«نحن في التحالف الكردستاني متفقون فيما بيننا حول خطواتنا القادمة، ولكننا سنحاول توحيد مواقف جميع الكتل والقوى السياسية العراقية الاخرى حول تشكيل الحكومة»، معربا عن امله بالتوصل الى «صيغة توافقية» لتشكيل الحكومة في غضون الاسابيع القادمة، ومجددا «حسرة» التحالف الكردستاني على النتائج النهائية للانتخابات.

من جانبه اكد مصدر من حزب الفضيلة الذي يحتل موقعا مهما في الائتلاف العراقي الموحد انه «يجب على كتلة الائتلاف عدم اعطاء فرصة اخرى للتحالف الكردستاني على حساب القوى السياسية الاخرى، بل عليها التقرب الى القوى السنية والعربية الصغيرة داخل المجلس النيابي القادم لتشكيل حكومة قوية تضع حدا لرفع سقف المطالب الكردية»، في وقت اكدت فيه كتلة الائتلاف الشيعي «انها بدات مشاوراتها من اجل تشكيل الحكومة العراقية القادمة باشراك جميع المكونات العراقية بشرط واحد وهو ادانة العمليات الارهابية في العراق من قبل اي جهة تريد المشاركة في الحكومة».

ومن جهتها قالت مصادر من جبهة التوافق العراقية رفضت الكشف عن هويتها انها تطمح في الحصول على منصب رئاسة الجمهورية كتعويض عن الغبن الذي لحق بالسنة بسبب عدم مشاركتهم في الانتخابات التي جرت قبل عام، وان حصول السنة على هذا المنصب يمكن ان يحقق توازنا في العملية السياسية العراقية وربما يسهم في تهدئة العنف في العراق وفي المناطق السنية التي تشهد مقاومة شرسة واعمال عنف، وبدا من خلال تصريحات نائب رئيس الجمعية الوطنية وعضو قائمة الائتلاف العراقي الموحد حسين الشهرستاني ان الائتلاف قد يبدي مرونة في حصول السنة على منصب رئاسة الجمهورية وحتى تغيير الدستور مقابل ضمانات معينة وهو ما لمح اليه الشهرستاني حين قال «اذا حاول السنة العرب بذل المزيد من جهودهم لمواجهة الارهاب فسنتعاون معهم في المشاركة في الحكومة العراقية، لان جبهة الحرب ضد الارهاب تتركز في المناطق السنية بالعراق».

واكد الشهرستاني ان «الائتلاف لا يعارض اجراء التعديلات على الدستور وهو المطلب الاساسي للسنة العرب، وقد شكل الائتلاف لجنتين منفصلتين للتشاور مع السنة والاكراد حول تشكيل الحكومة القادمة».

وكان المصدر من حزب الفضيلة الذي يتزعمه الدكتور نديم الجابري قد ذكر ان «اعلان النتائج النهائية للانتخابات مهد الطريق امام تشكيل حكومة عراقية بمشاركة جميع القوى العراقية، ولكنه في المقابل قد يؤدي الى تعقيد المشاورات الجارية بسبب تباين مواقف الكتل والقوى السياسية الفائزة في الانتخابات مما سيؤدي بالتالي الى اطالة عمر حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري لفترة اشهر اخرى للحيلولة دون ايجاد فراغ سياسي كبير في الحكم».

وقال المصدر ان «التحالف بين كتلتي الائتلاف والتحالف الكردستاني لن يكون كافيا لتشكيل الحكومة كما جرى في الفترة السابقة، بل هناك حاجة لاشراك القوى الاخرى التي فازت في الانتخابات ايضا لضمان التمثيل الاوسع في الحكومة».